الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٨٢
الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بريغمان (هولندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم: افتتاح العقد

تقريرا الأمين العام (A/49/444 و A/49/536)

مذكرة من الأمين العام (A/49/446)

السيد أولي نتياما (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشعر بشرف حقيقي إذ تتاح لي هذه الفرصة للتكلم، ليس فقط نيابة عن حكومة كينيا ولكن أيضا عن السكان الأصليين لكينيا وافريقيا بشكل عام.

هذه مناسبة بالغة الأهمية، افتتاح العقد الدولي للسكان الأصليين. بالأمس فقط، اتخذت اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قرارا بشأن العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. وأنا واثق بأن جميع السكان الأصليين ممتنون لهذه الهيئة العالمية.

إننا ممتنون مرة أخرى للأمم المتحدة لهذا القرار الذي يعترف بمحنة السكان الأصليين في العالم. وبسبب هذا القرار، أصبح العالم كله يدرك أن شيئا يجب القيام به لإنقاذ السكان الأصليين في العالم من التصفية والإبادة.

ويريد السكان الأصليون في العالم أن يشكروا هذه الهيئة العالمية مرة أخرى وأمينها العام لتهيئة مناخ خلال السنوات العشر الماضية مكن السكان الأصليين من إنشاء محفل قوي تمكنوا عن طريقه من إبراز مشاكلهم للعالم كله. وأود أن أشكر العاملين تحت رئاسة الأمين العام هنا في نيويورك وفي جنيف وفي جميع أركان العالم الذين

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-87389
9487389

يكرسون أنفسهم لرفاه السكان الأصليين في العالم ولبقائهم.

أود، بشكل خاص، أن أعرب عن التحية للرجال والنساء الذين يعملون من أجل حقوق الإنسان والسكان الأصليين. فهؤلاء الرجال العظام والنساء العظيمات لا يكرسون وقتهم وطاقاتهم للقيام فحسب بإعداد الأرضية اللازمة لزيادة إدراك السكان الأصليين حتى يمكنها أن تفهم حقوق الإنسان والحقوق الأساسية الأخرى الخاصة بهم، ولكن أيضا ينشئون محافل مثل الاجتماعات السنوية للفريق العامل واللجان الفنية التي تعطي السكان الأصليين الشجاعة والقوة على التصدي حتى للمصاعب الكبرى.

ومع هذا أود أن أناشد جميع الرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة أن يواصلوا الكفاح لإنقاذ السكان الأصليين من التردي في مستقبل مظلم غامض. إنهم بحاجة الى التعاطف والى التأييد المعنوي والدعم المادي حتى يمكنهم أن يحتلوا مكانهم الصحيح لإدارة شؤونهم في العالم.

أود أيضا أن أشكر المنظمات الخاصة والعامة والمنظمات غير الحكومية التي تساعد في التطوير العام للسكان الأصليين ماليا وماديا. ومع هذا، أود أن أحثها على مواصلة المساعدة في هذه الحملة النبيلة، التي أمامها طريق طويل حتى تصل الى غايتها النهائية، التي هي البقاء التام المضمون.

وبسبب هذه الجهود الخاصة التي تبذلها الهيئة العالمية في معالجة محنة السكان الأصليين في العالم، والتضحيات الشخصية للمتفانين والنشطين من السكان الأصليين، يمكن القول الآن دون تردد إن إدراك السكان الأصليين العام وصل الى مستوى عال للغاية. ولذلك فإنني متأكد من أن هذا العقد يبشر بروح من الالتزام من جانب المجتمع الدولي بتنظيم وتعليم المجتمعات الأصلية على المستوى الشعبي لتحقيق المبدأ الرئيسي الذي يملي بقاءها ووجودها. ويجب ألا يغيب عن بالنا في أي وقت من الأوقات خلال هذه المسيرة الطويلة هدفنا النهائي، وهو بقاء السكان الأصليين.

بصرف النظر عن الخلافات الجغرافية والتاريخية والنفسية والثقافية فإن المشاكل التي تواجه المجتمعات الأصلية في العالم واحدة. فلدى "ماسيي" شرق افريقيا نفس المشاكل التي للسكان الأصليين في المكسيك و "ندوروبو" في افريقيا لهم نفس المشاكل التي للسكان الأصليين في غواتيمالا. وهذه كلها تكافح من أجل البقاء ضد المخاطر الكبيرة. إن السكان الأصليين مجتمعات مطرودة عادة، انتزع أرضها مستعمرون أو مغامرون آخرون. والسكان الأصليون هم حماة البيئة العامة والمحافظون عليها. إنهم الوحيدون الذين يعرفون كيف يتعايشون مع الطبيعة. وقد حافظ السكان الأصليون على معظم غابات الأمطار والغابات الرطبة وعلى مناطق تجمع المياه البالغة الأهمية في العام طيلة قرون. وغابات الأمطار الكبرى في جنوب افريقيا والكونغو وغابات ماو في شرق افريقيا أمثلة حية على صيانة وحفظ السكان الأصليين لها. وقام السكان الأصليون بحفظ الحياة البرية في شرق افريقيا وفي الجنوب الافريقي وبحمايتها. والحياة البرية تعزز الصناعات السياحية في العالم.

من المهم أن يقدر العالم السكان الأصليين لحراستهم لبيئة العالم كلها. ومن المهم أيضا للعالم أن يعرف أنه إذا دمرت الغابات، دمرت الحياة البرية، والأسماك وإذا جرى التدخل في تدفق المياه المانحة للحياة، فإن الدمار سيلحق السكان الأصليين أيضا. وإذا ما دمر السكان الأصليون وكل ما هو عزيز لديهم فإن العالم سيدمر أيضا. هذه رسالة الى العالم: "إذا أنقذتم السكان الأصليين، أنقذتم العالم. وإذا دمرتم السكان الأصليين دمرتم العالم".

وعندما يفقد الناس أراضيهم، ويطردون من موئلهم الطبيعي - الذي يعني ثروتهم الطبيعية - لن يكون لديهم أي أمل في التنمية المستدامة، إذا ما أخذ في الحسبان أن الأرض ليست الأساس لرزقهم وبقائهم فقط، بل لاقتصادهم أيضا. لقد قطعت غاباتنا وحرقت. ودمر قطع الأشجار على نطاق واسع غابات الأمطار. وسرق لصوص الصيد حيواناتنا البرية. ودمرت موارد مياهنا. وتم كل هذا بسبب الجشع الذي لا حدود له؛ وأحيانا تم في رياء باسم التنمية.

كما دمرت الثقافة واللغة والتقاليد الديمقراطية في طول البلد وعرضه، خاصة عن طريق النقل المتعمد للسكان الى أراضي السكان الأصليين. وفي بعض الأحيان، كانت نسبة كبيرة من السكان الذين يرسلون الى تلك الأراضي يذهبون بصفة مستوطنين ومستعمرين. لكن بعضهم كان يذهب بصفته من المتسكعين العاديين الذين يشاركون في إساءة استعمال العقاقير المخدرة.

ويمكن أن يقول الماساي من شرق افريقيا إن تقاليدهم في الرعي قد دمرت بهذه الطريقة بسبب التعدي الكبير على أراضيهم وأقاليمهم. وهذه الهجرات الجماعية قد خلقت وضعا تم فيه إقامة الأسوار حول الأراضي على شكل حقول صغيرة مما يعترض سبيل التدفق التقليدي الطبيعي للمواشي والحيوانات البرية. ويعترض طريق الرعي. وها هي موارد المياه والتقاليد الرعوية تدمر. وكذلك بقاء الحيوانات البرية التي هي ميراث عظيم بالنسبة للعالم.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل مناصرة حقوق السكان الأصليين لاستعادة ثقافتهم وثروتهم وكرامتهم ولضمان بقائهم.

وها نحن نسمع عن النظام العالمي الجديد، ونسمع عن المشاركة من أجل السلم. ويتحتم الآن أيضا أن يعنى العالم بالمجتمعات الأصلية الموجودة في كل أرجاء العالم وينظر على نحو جدي في دعم تنميتها وتقدمها. لذا نطالب باحترام أراضي وأقاليم السكان الأصلية ليس فقط للنهوض باقتصادنا ورفاهنا العام لكن أيضا لضمان بقائنا. ويجب احترام ثقافتنا والسماح لها بأن تزدهر وتسود في الأراضي المحتفظ بها للسكان الأصليين. ويجب وقف الإبادة الجماعية الثقافية. وينبغي الحفاظ على لغتنا، كما يجب أن يثقف أولادنا وفقا لثقافات وتقاليد السكان الأصليين. وأراضينا يجب ألا تسرق أو تغتصب مرة أخرى إطلاقا.

إنني أمثل حكومة كينيا وسكان شرق افريقيا الأصليين - الندوربو والكالنجين والرنديللي والصومالي والبورانا والاوروموو والبوكوت وعديد غيرها. وصرختنا هي "إننا يجب أن نعيش".

ومن المثير للغبطة أن نتمكن من أن نؤكد هنا أن حكومة فخامة الرئيس دانيل آراب موي تحمي حقوق الإنسان الأساسية لشعب كينيا كله وتعترف بها اعترافا كاملا. وهذه الحكومة تقوم، بصفة خاصة، بمعالجة حقوق الجماعات الضعيفة مثل السكان الأصليين والرعاة بغية إدماجهم في الاتجاه السائد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لسائر شعب كينيا.

السيد ساماناا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف والسرور بالنسبة لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن آراء وفد بلدي بهذه المناسبة الهامة وهي احتفالنا بالعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

إن الشعوب الأصلية هي السكان الأصليون والقدماء لأرض ما وتوجد في أجزاء عديدة من العالم. ومن إحدى زوايا التاريخ يمكن أن تعتبر الشعوب الأصلية الرائدة والمكتشفة للأراضي الجديدة. وكانت أول من استعمر الموائل البرية وطور الزراعة، وأقام المستوطنات الأولى في تاريخ الهجرة البشرية.

واليوم، لا يزال السكان الأصليون في كل أرجاء العالم يناضلون لاستعادة حقوقهم في الأرض، ولصيانة هويتهم ولضمان استمرار الوسائل الأساسية لمعيشتهم.

إن المأزق الاجتماعي - الاقتصادي الحالي للسكان الأصليين نتيجة مباشرة للنزعة العسكرية الوحشية والهيمنة التوسعية اللتين اتسمت بهما الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة، بما في ذلك الاستعمار. يطرد الكثيرون من السكان الأصليين من أراضيهم، أو يدفعون الى الخارج أو يبادون إبادة كاملة في انقضاض المهاجرين المستبدين الذين يمتلكون تكنولوجيا متفوقة ومهارات تنظيمية أفضل. لقد أسفر فرض قوانين جديدة تحكم امتلاك الأرض وإدخال أساليب جديدة للانتاج الاقتصادي عن مزيد

من التهميش الاقتصادي ـ الاجتماعي للسكان الأصليين. وهم، بوصفهم أقليات مطوقة، ما برحوا ضحية للإجحاف العرقي والديني والاجتماعي. إن فقدان الاستقلال الذاتي واحترام الذات أدى في بعض الحالات الى زيادة السلوك المعادي للمجتمع في صفوف الأقليات المحرومة، وهو عرض الارتداد البشري ورفض السيطرة.

وإذ يلاحظ وفد بلدي بقلق عميق محنة السكان الأصليين يثني على المجتمع الدولي لقيام الجمعية العامة في الوقت الحسن بالنظر في أوضاع هذه السكان. وإذ يسلم المجتمع الدولي بالإسهام الخاص الذي أسهم به السكان الأصليون في تطوير الحضارة الإنسانية عن طريق الزراعة، وإذ يسلم أيضا بحقهم في الوجود بوصفهم شعوبا، فإنه يتعين عليه الآن أن يطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تجري التغييرات التشريعية اللازمة فيما يتعلق، بصفة خاصة، بأمور ملكية الأرض، كوسيلة لأن يوفر للسكان الأصليين قدر من الاستقلال الثقافي وحقوق استعمال موارد أراضيهم التقليدية؛ وهذا مهم لبقائهم ولتنميتهم الطويلة الأجل.

كما يجب إيلاء الاعتبار الكافي لحق السكان الأصليين في المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأمة التي يوجدون داخلها. ويتعين على المجتمع الدولي زيادة تشجيع الحفاظ على ما للسكان الأصليين من هوية وثقافة ولغات، ومنحهم الدعم الكافي للتدريب والتعليم لتمكينهم من الاستمتاع بفوائد التكنولوجيا والاقتصاد الحديثين باعتبار أفرادهم مواطنين على قدم المساواة.

وعند هذا المنعطف في تاريخ البشرية، لا نستطيع أن نزعم أننا حققنا مركزا أسمى في الحضارة أو العصرية ما دام الاجحاف البشري موجودا، سواء على أساس اللون أو الدخل أو العقيدة. لذا، نلاحظ بارتياح كبير أن بلدانا عديدة قد حسنت جهودها الرامية الى الاعتراف بحقوق السكان الأصليين. وداخل منطقة جنوب المحيط الهادئ التي نعيش فيها، يود وفد بلدي أن يثني على حكومة نيوزيلندا لجهودها الإيجابية في الاعتراف بحقوق الشعب الماوري الأصلي في الأرض ولسياساتها الداعمة التي تسعى الى أن توفر لمجتمعات المحيط الهادئ الأصغر إمكانية الحصول الى فوائد ما تنعم به من أسباب الراحة الاجتماعية. كما نعترف بالنتيجة الإيجابية لقرار المحكمة العليا الاسترالية بشأن قضية أراضي ماربو التاريخية، الذي يعترف لأول مرة في التاريخ بحقوق الشعب الأصلي في الأرض. ويحدونا الأمل في أن يتسنى الاحتذاء بهذه الخطوات الإيجابية لتقديم مزيد من الاعتراف بشعوب أصلية أخرى في كل أرجاء العالم.

لقد اضطلع السكان الأصليون في العالم بدور القيم على استمرار التنوع البيولوجي في العالم وهو التنوع الذي نستطيع نحن جميعا من خلاله استخدام الموارد الجينية للغذاء والتنمية الزراعية.

وتمثل مهارات السكان الأصليين ومعرفتهم المحلية بالحياة النباتية والحيوانية مصدرا للحصول على معرفة جديدة بالأعشاب والنباتات الطبية وهي معرفة توفر عددا من الفرص لتطوير المستحضرات الصيدلية.

معرفة تكنولوجيا السكان الأصليين والأشكال الفنية الفريدة التي شكلوها وموسيقاهم وقيمهم التقليدية توفر مصدر إلهام أخلاقي وتشكل تحديا، تحدي نظرة بديلة للعالم تلتمس الحفاظ على الوئام الاجتماعي والانسجام مع الطبيعة.

وبالرغم من فوائد العلم والتكنولوجيا الحديثين، يلاحظ وفد بلدي بخاصة الأثر السلبي الواضح على استقرار المجتمع، مثل تواتر انهيار العائلات، وتزايد عدد العائلات التي يعيلها والد وحيد والتي لا مأوى لها وإساءة معاملة الأطفال، والانهيارات النفسية.

ففي سياق العديد من البلدان النامية، في حين أن عملية الانتقال الاجتماعي كانت مؤذية من الناحية الانسانية، بينت الدراسات وجود دلائل أكبر على المرونة ودرجة من التكيف في المجتمعات المترابطة معا من الناحية الاجتماعية عن طريق

القرابة أعلى من التكيف في المجتمعات المنقطعة كليا عن أسرها الموسعة.

ومهما تكن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، فإن أسلوب الحياة البهيج للسكان الأصليين يوفر منعة داخلية وراحة لهم.

فعلى سبيل المثال، ما دام نظام الأسرة الموسعة قائما فلا يتعين على الحكومات في العديد من البلدان النامية أن تقلق بشأن المحافظة على برامج الرعاية الاجتماعية التي تثبت أنها تضر بمن يستفيدون منها وتصبح عبئا اقتصاديا مكلفا على الدولة.

ونتشاطر الرأي مع الآخرين بوجود علاقة متبادلة مباشرة بين الانسلاخ عن الأرض وانعدام التنمية من ناحية والهجرة من الريف الى المدينة ونشوء الفقر من ناحية أخرى. وعلى أساس هذا الافتراض نعتقد أنه من خلال تمكين القطاعات المحرومة في مجتمعاتنا، سواء كانت تتشكل من النساء أو الأقليات الأصلية، أو الفقراء، ومن خلال تنمية امكاناتهم الانتاجية، ومن خلال تشجيع مشاركتهم المباشرة في الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية فإننا نقطع شوطا بعيدا على طريق تحسين نوعية حياة مواطنينا، وتحقيق هدفي السياسة الاقتصادية الكلية العامة للحكومات، هدفي استقرار السكان والتنمية المستدامة على نحو شامل.

وفي هذا المنعطف، نود أن نستمد بعض الدروس من تجارب بلدنا بشأن موضوع حقوق الأقليات الأصلية هذا. إن بابوا غينيا الجديدة بلد يتكون من آلاف الإثنيات. فإمتنا أمة من الأقليات الأصلية ممثلة بـ ٩٠٠ مجموعة لغوية مختلفة ومتميزة. ويتراوح عدد السكان في كل مجموعة من هذه المجموعات المختلفة من ٥٠٠ الى ٠٠٠ ١٠ نسمة يعيشون في مجتمعات منعزلة. وتمتلك هذه المجموعات العرقية بشكل جماعي من خلال نظامها العشائري ٩٧ في المائة من موارد الأرض في بابوا غينيا الجديدة.

وبالتالي تعني الاشارات الى السكان الأصليين وملاك الأراضي في بابوا غينيا الجديدة نفس الشيء. لذلك يوفر سياق خاص يمكن فيه للحكومة والشعب أن يتواصلا بطريقة تتم فيها الحماية الدستورية لحقوق الشعب واعترافا بتنوع مجتمعاتنا يتيح دستور بابوا غينيا الجديدة المجال لمشاركة شعبنا المباشرة في عملية اتخاذ القرار السياسي ويفوض الاضطلاع بمسؤوليات حكومية وإدارية من خلال شكل لا مركزي للحكم يشمل مختلف القرى والمقاطعات والأقاليم. فمن خلال منح الاعتراف الدستوري وتشجيع المشاركة، تستطيع بابوا غينيا الجديدة المحافظة على وحدتها من خلال التنوع.

وإنسجاما مع أحكام بابوا غينيا الجديدة الدستورية تسمح سياساتها وتشريعاتها المتعلقة بالتعدين وصيد الأسماك والغابات بالمشاركة المباشرة لملاك الأراضي في المفاوضات التي تحدد أحكام وشروط تنمية الموارد الطبيعية.

وفي هذه الحالة، لا تنكر حقوق ومصلحة السكان الأصليين. فالدولة، بينما تقوم بحماية المصلحة الجماعية للمواطنين، تضطلع بدور توفيقي في مساعدة ملاك الأراضي والمستثمرين على التوصل الى اتفاق تقديم مقترح سلمي للتنمية يفي بالمصلحة المتبادلة للأطراف، أي الشعب والدولة والمستثمرين.

ومع ذلك، يشار في بعض الحالات الى أن توسيع نطاق حقوق السكان الأصليين بما يتجاوز محددات المعايير القانونية المقبولة يمكن أن يثير مشكلات خطيرة في المحافظة على التماسك وتوافق الآراء الوطني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنهك المطالبات بالتعويض عن الأراضي والمفاوضات بشأن تنمية الموارد المالية المحدودة ويمكن أن يولد التأخير المتواصل كذلك تكاليف تتكبدها الحكومة والشعب والمستثمرون.

وتدفعنا تجربتنا المباشرة الى تحذير الذين يسعون باسم حماية حقوق الانسان الأساسية الى فرض أرادتهم وتصوراتهم بطريقة ماكرة على

الشعوب والبلدان الأخرى دون أن ينظروا جديا في الحالات المعينة التي تواجه هذه البلدان، ودون تقدير الحد الذي يمكن أن يصل اليه السعي من أجل المصالح الإثنية.

وتتمثل حالتنا في التوصل الى تحقيق توازن دقيق بين الحاجة الى حماية حقوق ومصالح ملاك الأراضي من ناحية، والحاجة الى توزيع منافع تنمية الموارد على الصعيد الوطني. ويجب الاضطلاع بهذا في إطار معايير دستورية وقانونية مقبولة، في حين يتم تحقيق المكاسب الاقتصادية المتبادلة والمحافظة على التعايش السلمي.

وتحتاج العملية الاستشارية الأولية الى جهود مضنية، تتطلب الصدق، وقبل كل شيء الصبر وبراعة فائقة في مجال العلاقات الانسانية.

وبينما نسعى لإرساء شرعية المؤسسات الوطنية وقبول القيم الوطنية، ندرك، مع ذلك، أن مواصلة السعي غير المعقول وراء حقوق الأفراد والمصالح العرقية يمكن أن تترك أثرا ضارا بالاستقرار الاجتماعي، وإذا لم تعالج بطريقة معقولة، يمكن أن تقوض في نهاية المطاف السلطة الدستورية للحكومة.

وفي الوقت نفسه فإن الاعتراف بملاك الأراضي ككيان اجتماعي وسياسي مشروع ومتحد ومشاركتهم المباشرة في المفاوضات بشأن تنمية الموارد الرئيسية، دلل في معظم الحالات في بابوا غينيا الجديدة على أنه ممارسة ناجحة جدا في التوصل الى قرارات تجارية معقولة، وعلى وجه الخصوص عندما تمنح الأطراف المعنية معاملة لائقة وعادلة في المرحلة الأولى. إن مبادرات بابوا غينيا الجديدة للاضطلاع بالتغييرات التشريعية والدستورية بغية إتاحة المجال أمام مشاركة ملاكي الأراضي في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية ومنحهم الخيار لأن يصبحوا من مالكي الأسهم في الكيانات المشتركة العاملة في قطاعات تنمية الموارد، اعتبرها البعض ابتكارا فريدا في مجال صنع السياسة العامة.

وتؤكد القوانين الأساسية لبلدنا الممثلة بالمعايير القانونية المتبعة على الاستقلال الذاتي وحقوق العشائر في الاضطلاع بمسؤوليات حماية الموارد ذات الملكية الجماعية، وأهمها الأرض، وبالتالي يجب أن تكون سياسات الدولة وجهودها لإقامة ترتيبات اقتصادية حديثة ذات صلة ومقبولة بالنسبة لاحتياجات الشعب، وليس العكس.

وتقدم هذه التجربة كخيار لنموذج التنمية الذي يجعل الشعب هدفه حقا وذلك لإجراء مزيد من التدقيق والتحسين من جانب المجتمع الدولي، ونحن ننظر في إيجاد بدائل للسياسة ووضع برامج صحيحة تسهل الإقرار بحقوق وكرامة السكان الأصليين في العالم.

وإذ ترحب بابوا غينيا الجديدة بالعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، تقف على أهبة الاستعداد للاشتراك الكامل في الأنشطة والبرامج التي تستهدف النهوض بهذا المسار النبيل.

وإذ نضطلع بذلك، نوصي بقوة بأن يتم الاضطلاع بأنشطة وبرامج العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم من جانب مختلف الحكومات، وبأن يجري تنسيقها ودمجها على نحو وثيق مع أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى المتصلة بالاعلانات القائمة مثل تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، كما هو وارد في قراري الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) و ١٦٥٤ (د - ١٦)؛ والعقد الدولي للقضاء على الاستعمار بحلول العام ٢٠٠٠؛ والاعلان العالمي لحقوق الانسان، مع إشارة محددة الى حقوق الشعوب في تقرير المصير.

ومن شأن التنفيذ الشامل والمنسق لهذه الاعلانات أن يعزز على نحو أكبر جهودنا الرامية الى تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والفرص للسكان الأصليين.

وأخيرا، تتعهد بابوا غينيا الجديدة بتقديم تعاونها ودعمها الكاملين في إطار من المشاركة مع

بقية العالم في مجال تحقيق أهداف العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

السيد فيلتشيز أشر (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرنا أيما سرور أنه قد أتيحت لنا الفرصة للمشاركة في برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، وكذلك في الاحتفال بافتتاح العقد.

وانه لمصدر ارتياح خاص بالنسبة لي أن يكون في مقدوري أن أخاطب هذه الجمعية العامة في هذه المناسبة نيابة عن حكومة نيكاراغوا والسكان الأصليين في نيكاراغوا، تلك الأمة المتعددة الأعراق والمتعددة اللغات والمتعددة الثقافات.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره ومذكرته الواردين في الوثيقتين A/49/444 و A/49/446.

وإذ تؤكد مجددا على التزام نيكاراغوا بالاحترام الكامل لحقوق الانسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الأصليين في بلدنا، أنشأت رئيسة جمهورية نيكاراغوا السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو، بموجب السلطة التي يمنحها لها دستورنا السياسي، اللجنة الوطنية للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، التي ستعمل بدعم من رئاسة الجمهورية.

وقد عهدت الى اللجنة، المفتوحة للمشاركة، مهمة تعزيز برامج ومشاريع السكان الأصليين والمجتمعات الأصلية في بلدنا، في إطار أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم وبرنامج العمل الذي سيعتمد لهذا الغرض.

وبالنظر الى أهمية الموضوع والتزام حكومتي بالعقد ستتشكل اللجنة، على المستوى الأعلى، من وزراء الخارجية والعمل الاجتماعي والعمل والصحة والبيئة والموارد الطبيعية؛ ومديري معهدي الاصلاح الزراعي والثقافة في نيكاراغوا؛ وممثل لمؤسسات التعليم العالي في المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي المطلة على المحيط الأطلسي؛ وخمسة ممثلين لمنظمات السكان الأصليين والمجتمعات الأصلية.

وفي الوقت ذاته ستوجه الدعوة للمشاركة في هذه اللجنة الى منسقي أو محافظي مناطق الحكم الذاتي في أجزاء نيكاراغوا المطلة على المحيط الأطلسي والى عضو لجنة الشؤون العرقية في الجمعية التشريعية الوطنية.

ومن بين الأهداف الرئيسية للجنة النيكاراغوية المعنية بالعقد ما يلي: وضع وتنفيذ برنامج عمل للعقد، بغية تعزيز العلاقات مع السكان الأصليين والمجتمعات الأصلية في البلد؛ ووضع اقتراحات للسياسات الوطنية من أجل تعيين حدود الأراضي وتقنينها وتوفير الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والعمالة والمساعدة التقنية وحماية الاقتصاد التقليدي والتنمية المستدامة للسكان الأصليين؛ وتشجيع تنسيق و/أو مشاركة الحكومة والسكان الأصليين والمجتمعات الأصلية، مع المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الأجنبية والمؤسسات الدولية المعنية بشؤون السكان الأصليين والمسعى الرامي الى المساعدة في حل المشاكل التي تواجه السكان الأصليين في مجالات حقوق الانسان والبيئة والتنمية والتعليم والصحة.

وتتضمن أهداف اللجنة أيضا متابعة تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع والأنشطة الحكومية مع السكان الأصليين في البلد؛ وتخطيط وتنفيذ الأنشطة الوطنية للعقد؛ والقيام بدعم من حكومة نيكاراغوا والحكومات الصديقة و/أو المنظمات الدولية، بتجميع وتوثيق ونشر المواد العلمية والأدبية عن السكان الأصليين للبلد وعن مشكلة السكان الأصليين في العالم في مجموعها؛ وتقديم الموارد التقنية والمالية للمشاريع والبرامج الداعمة الرامية الى تحقيق رفاه السكان الأصليين والمجتمعات الأصلية.

والى جانب الجهود التي يبذلها شعبنا وقادتنا الحكوميون للاحتفال بعقد الأمم المتحدة للسكان الأصليين في العالم ولتنفيذ مختلف المبادرات، نعلق أقصى الأهمية على إنشاء صندوق تبرعات للعقد يمكن أن يقدم الدعم ليس لمختلف المبادرات للسكان

الأصليين في مجال حقوق الانسان فحسب بل أيضا لمشاريع المساعدة التقنية التي يحتاج السكان الأصليون اليها.

ونعلق أيضا أهمية قصوى على إقامة برنامج منح خاص للسكان الأصليين، يكون منفصلا عن البرنامج الموضوع بالفعل في مجال الخدمات الاستشارية ومكملا له. ومن شأن برنامج من هذا النوع أن يوفر إعانات غلاء المعيشة للسكان الأصليين لفترة تزيد عن ستة أشهر حتى يتسنى لهم أن يعملوا مع منسق العقد. ويمكن أن يمد هذا البرنامج أيضا الى مجالات اختصاص الأمم المتحدة الأخرى حتى يمكن للسكان الأصليين، وبخاصة الذين يعيشون في بلدان نامية، الإسهام بخبرتهم في عمل الأمم المتحدة والحصول على معرفة مباشرة بالمنظمة.

ونرى أن افتتاح العقد يشكل أيضا فرصة ممتازة للمصارف الانمائية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق تنمية السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من البنوك الاقليمية أو الوطنية والمنظمات غير الحكومية للنظر في إمكانية تقديم الموارد للمستفيدين من بين السكان الأصليين. ويتعين على صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة دراسة الطرق المحددة التي يمكن بها للبرنامج مساعدة المرأة، على أن يراعي فوق كل شيء أن أحد الموضوعات الأساسية في مشروع برنامج العمل من أجل العقد يتمثل في تشجيع التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المرأة في مجتمعات السكان الأصليين.

ونحن على يقين من أنه خلال هذا العقد سيتسنى للسكان الأصليين في العالم، عن طريق برنامج عمل العقد وعمل اللجان الوطنية، التماس طريق موحد لدعم الطائفة الواسعة من المسائل التي تواجه السكان الأصليين - ملتقى التكامل بين عوالم مختلفة.

وفي النهوض بمسألة السكان الأصليين نظريا وعمليا، وفي تشجيع حقوق الانسان للسكان الأصليين والدفاع عنها وفي الارتقاء بمنطلقات منظمات السكان الأصليين، يشكل العقد اعترافا عالميا يبرز الضرورة الماسة للقضاء النهائي على القمع والتمييز اللذين ظلا طوال قرون يلحقان الضرر بشعوب عديدة. والعقد يعني أيضا التحول المستمر للأمم صوب مستقبل يقبل التنوع على أساس الإبداع وعلى أساسه تبنى أو تعزز الوحدة وبطبيعة الحال تقدم القانون وتقدم الدولة التي تدونه.

ويشكل هذا العقد، وهو استمرار منطقي للسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، فرصة ممتازة أيضا لتعبئة التعاون الدولي من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين في العالم. وفي حالة نيكاراغوا المحددة - إذ نأخذ في اعتبارنا الدور الذي يقوم به السكان الأصليون في الحياة السياسية للبلد وفي تحقيق السلم والاستقرار والنظام لأمتنا - فإن الدعم المستدام لخطط السكان الأصليين ومشاريعهم وبرامجهم من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على أساس مستدام من شأنه أن يساعد بوضوح على توطيد عملية السلم وزيادة الاستقرار السياسي والاقتصادي وتعزيز الديمقراطية والنظام. إن السكان الأصليين في نيكاراغوا لم يسهموا بفعالية في العملية المؤدية الى السلم والحرية والديمقراطية فحسب بل ما زالوا يشاركون أيضا في الجهود الوطنية للمصالحة وإشاعة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهم يشاركون أيضا في الحكومة المركزية على المستويات العليا وفي ادارات الحكم الذاتي في بلدنا.

واسمحوا لي أن أعبر عن سرور وفدي بتعيين وكيل الأمين العام لحقوق الانسان منسقا للعقد. ونعتقد أن النهوض بحقوق الانسان والتنمية المستدامة ينبغي أن يحظيا دائما بالأولوية في كل أنشطة العقد. وفي هذا السياق، ينبغي اتخاذ مبادرات هامة للعمل على إيلاء اهتمام خاص، وعلى سبيل الأولوية، لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين.

ونشاطر الرأي الذي أعربت عنه بعض الوفود بأن مسائل السكان الأصليين ينبغي إدماجها في المسائل التي تشملها الأعمال التحضيرية لعقد

مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي بنود جدول أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

كما أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للدور الهام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي، في الإعداد لأنشطة العقد. ونناشد جميع وكالات المنظومة التفكير في آليات إبداعية وابتكارية لاتاحة فرصة أوسع لمنظمات السكان الأصليين وللسكان الأصليين في أنشطة العقد.

ونحن مقتنعون بأن هذا العقد يمثل إعادة اكتشاف لهويتنا، وهذا لا يعني فحسب تحديد جذور الماضي بل يعني أيضا النظر الى المستقبل. وبالتالي يعني هذا إعادة تأكيد جذور شعوبنا وثقافاتنا وتحديا ينبغي أن نضعه نصب أعيننا دائما في الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق وحدة وتكامل شعوبنا وأممنا.

دعونا نجعل العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم واقعا منتجا. دعونا نعمل على ألا ينقضي هذا الحدث بوصفه مجرد حدث من جملة أحداث أخرى. دعونا نجعل كل واحد منا مرسلا لعزيمة مئات الملايين من السكان الأصليين في العالم أجمع - لروح بقائهم، ولواقعهم، وفي المقام الأول لآمالهم.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني ويسعدني أن أتكلم في هذه المناسبة احتفالا بهذا الحدث العظيم، الذي يعلن بداية العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

تبدأ توصية المؤتمر العالمي لحقوق الانسان باعلان عقد دولي للسكان الأصليين في العالم مرحلة جديدة في حياة المجتمع الدولي، نسعى فيها الى الاعتراف بالإسهام الذي يمكن للسكان الأصليين تقديمه في إطار الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا جزء من اتجاه واسع النطاق في النظم الاجتماعية المعاصرة صوب احترام التنوع الثقافي، باعتباره عاملا من عوامل التعاون والتفاهم.

ولدى استعادة الديمقراطية الى بلدي، بدأت عملية استبدال سياسة الانصهار الثقافي التقليدية بسياسة تقوم على الاحترام التام لهوية السكان الأصليين، وترمي الى تحقيق تكاملهم الحقيقي في المجتمع الشيلي. وفي هذا السياق، أنشئت لجنة خاصة من السكان الأصليين. والغرض من هذه اللجنة ضمان المشاركة الفعالة لهؤلاء السكان في دراسة السياسات التي تؤثر عليهم في إطار المجتمع الشيلي المتنوع. ولهذا، بمشاركة وثيقة من جانب السكان الأصليين صيغ قانون جديد. ويعترف هذا القانون بحق السكان الأصليين في الحفاظ على خصائصهم الثقافية وتطويرها، ويفرض على الدولة واجب تشجيعها كجزء من تراث الأمة.

وفي هذا السياق، سياق المشاركة على المستوى الوطني، نود أن نشير الى أن مشروع الاعلان الخاص بحقوق السكان الأصليين الذي اعتمدته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات سيكون موضوعا للمشاورات فيما بين قطاعات مجتمعنا المختلفة، بما فيها قطاع السكان الأصليين، من أجل أن تنظر لجنة حقوق الانسان في هذا الموضوع مستقبلا.

ونعتقد أن المرحلة الحالية من المناقشة المتعلقة بالسكان الأصليين توفر إطارا مرجعيا لإجراء استعراض مؤسسي وعملي داخل منظومة الأمم المتحدة، للمشاكل التي تواجه هؤلاء السكان. وفي هذا السياق، تعرب شيلي عن أملها في أن يكون العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم مبادرة هادفة، لا مجرد مبادرة اعلانية، وبالتالي، تستجيب لتطلعات الملايين من السكان الأصليين الذين يشكلون تاريخيا القطاع الأكثر تهميشا في المجتمع.

ولهذا السبب، نهتم اهتماما بالغا بانشاء محفل دائم للسكان الأصليين يتيح إقامة حوار فيما بين مختلف أعضاء المجتمع الدولي الفاعلين. وعلاوة على ذلك، نؤيد فكرة أن تدرج بطريقة أشد تحديدا برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مسألة السكان الأصليين في أعمالها. وفي هذا الصدد، نقيم الأعمال التي تضطلع بها منظمة العمل

الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية.

وفي سياق آخر، نؤيد فكرة أن تنظر جامعة الأمم المتحدة في إمكانية تبني مؤسسة أو أكثر من مؤسسات التعليم العالي في كل إقليم كمراكز للمعرفة المتخصصة في هذا الميدان من أجل دعم السكان الأصليين ومساعدتهم على إيجاد الحلول السليمة لمشاكلهم. ونعتقد أيضا أنه ينبغي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يراعي لدى قيامه بوظائفه، المصالح الخاصة للسكان الأصليين وأهداف العقد، وأنه ينبغي تعزيز وحدة في مركز حقوق الانسان لمعالجة هذه المسائل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيلتشيز أشر (نيكاراغوا).

ونود أيضا أن نعرب عن أملنا في أن يساعد هذا العقد على القضاء على كل شكل من أشكال التمييز العنصري ضد السكان الأصليين. فالدروس الأليمة المستخلصة من المشاكل العرقية في عالم اليوم ينبغي أن تكون مصدر إلهام داخل المنظمة لإدانة كل أشكال العنصرية ومعاداة الأجانب.

وأخيرا، أود أن أعلن طموح بلدي الى أن نتمكن في نهاية العقد من القول بفخر، ونحن نعود بأنظارنا الى الماضي، أن هناك اعترافا أكبر لدى المجتمع الدولي بالحق في التنوع، واعترافا أوضح بإسهام السكان الأصليين في قيم وثقافات المجتمعات المعاصرة، واحتراما أكبر للثروات الإنسانية الهائلة الآتية من الذين حكموا الأرض قبل أي منا.

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد مرور عام على احتفالنا بالسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، نجتمع مرة أخرى اليوم للاحتفال ببدء العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. وكما ندرك جميعا، يبدأ هذا العقد كجزء من عملية مستمرة تستهدف تعزيز الوعي بحقوق السكان، علاوة على الإجراءات الوطنية والدولية لإعمال هذه الحقوق.

إن السكان الأصليين يحتلون مكانة خاصة في المجتمع المعاصر. وقد عانى الكثير منهم معاناة شديدة نتيجة مباشرة لاستعمار قاس سبب تعاسة يعجز عنها الوصف لحياتهم ولم يهلك القسم الأعظم منهم فحسب ولكن ثقافتهم وأسلوب حياتهم تعرضا للعبث أيضا. ومعظم الصعوبات التي يواجهونها اليوم تتطلب استثمارا طويل الأجل في التعليم والتدريب والهياكل الأساسية، ولا يمكن أن نتوقع لمس ثمارها طيلة سنوات عديدة. وبالتالي يوفر هذا العقد فرصة لأن يولي المجتمع الدولي اهتماما متزايدا للسكان الأصليين وللعمل على إيجاد حلول لمشاكلهم. وهي فرصة يتعين على الأمم المتحدة أن تغتنمها بالكامل.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ إحراز تقدم كبير، منذ إنشاء الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين في عام ١٩٨٢، في الترويج لمصالح وحقوق السكان الأصليين على المستوى الدولي. ومما يدعو الى الارتياح إننا شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية بشكل خاص زيادة زخم الأنشطة الدولية المتعلقة بالسكان الأصليين. فالإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ببدء العقد الدولي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ يمثل بالتالي نقطة بارزة في هذا الاتجاه الإيجابي.

لقد كانت السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم في عام ١٩٩٣ مفيدة بشكل فعال في إرساء الأساس لتخطيط العقد الدولي. وكان اعتماد موضوع تلك السنة، "السكان الأصليون - مشاركة جديدة"، اعترافا مؤاتيا بأهمية العمل بالتعاون الوثيق مع السكان الأصليين من أجل إقامة علاقات مجدية على أساس المساواة والاحترام المتبادل لتحقيق أهداف السنة الدولية. والموضوع الذي اعتمد عن وجه حق لهذا العقد "السكان الأصليون - مشاركة في العمل"، يؤكد على أهمية التدابير العملية المنحى لإفادة السكان الأصليين لما تبقى من هذا القرن وبعده.

ووفقا لمنسق السنة الدولية، في تقريره الختامي، أسفر برنامج أنشطة السنة عن نتائج إيجابية؛ ويستهدف البرنامج تعزيز التعاون الدولي

بغية إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها السكان الأصليون في مجالات التنمية والبيئة والصحة والتعليم وحقوق الانسان. وتولد الآن روح التعاون السائدة تفهما لمسائل السكان الأصليين مما يؤدي الى بذل جهود متضافرة لحماية حقوق السكان الأصليين ولتعزيزها. واعتقد أن هذا يبشر بالخير بالنسبة لجهودنا المستقبلة.

وثمة حاجة الى أن يستفيد العقد من هذه الدعامة وينبغي أن نضع نصب أعيننا الدروس التي تعلمناها خلال السنة. وأحد الدروس الهامة أن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لتحقيق نتائج أساسية هامة تعود بالنفع الدائم على سكاننا الأصليين. وهناك درس آخر هو أنه لا يمكن تحقيق نتائج دائمة دون التخطيط والتنسيق والتنفيذ بشكل متأن، بمشاركة الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والسكان الأصليين، وذلك في إطار التشاور الوثيق. ويعتمد نجاح العقد على تطوير الشراكات التي أرسيت أسسها حتى الآن.

لقد بدأنا في غيانا بتنفيذ العديد من المقترحات التي قدمها الأمين العام لصالح سكاننا الأصليين. وتعلمنا التجربة أن أي برنامج ناجح لتقديم المساعدة لا يمكن أن يحقق نتائجه إلا اذا اعتمد على الحوار مع الأشخاص المعنيين. إن قرارات السياسة التي قد تؤثر على مجتمعات وحياة السكان الأصليين ينبغي أن توضع بالتشاور معهم على مختلف المستويات التنظيمية، الحكومية وغير الحكومية. وعن طريق التفاعل المستند الى هذا النهج يمكن تطوير مشاركة حقيقية على أساس الثقة المتبادلة.

وإذ تعي غيانا ذلك ما فتئت ملتزمة تماما بإشراك أفراد مجتمعاتها الأصلية في تعزيز رفاههم. وندرك تماما ضرورة وضع سياسة موحدة تهدف الى تعزيز تعليمهم وصحتهم وتنميتهم ولغتهم وثقافتهم. ونحن نصغي الى اهتماماتهم ونعمل على الوفاء بها، وهي الاهتمامات التي تعرب عنها مجالسهم التمثيلية. وفي الوقت الحاضر، يكرس دستورنا حقوقهم الأساسية ويحمي سندات ملكيتهم للأراضي التي كان أسلافهم يعيشون فيها في الماضي. والسكان الأصليون من الهنود الأمريكيين في بلدنا ممثلون في البرلمان حيث يمكنهم الإعراب بالكامل عن شواغلهم. وفي الآونة الأخيرة، تم تعيين لجنة برلمانية مختارة تتألف من أعضاء من جميع الأحزاب السياسية لاستعراض قانون الهنود الأمريكيين وتقديم توصيات بالتعديلات اللازمة.

وفي أواخر عام ١٩٩٢، أنشأت الحكومة وزارة لشؤون الهنود الأمريكيين تكون مسؤولة عن رفاه مجتمعات السكان الأصليين في بلدنا. ووزير شؤون الهنود الأمريكيين، وهو نفسه أحد الهنود الأمريكيين، يسافر بانتظام في ريفنا الواسع للالتقاء بمجتمعات الهنود الأمريكيين ولكفالة الحماية التامة لرفاههم. ويتعزز بذلك مبدأ التشاور والتعاون بين الحكومة والسكان الأصليين.

وتعمل وزارة شؤون الهنود الأمريكيين أيضا في تعاون وثيق مع وزارات الخدمات الأخرى، ومن بينها وزارات التعليم والتنمية الثقافية والصحة والأشغال العامة والاتصالات والتنمية الاقليمية والتمويل والعمل والخدمات الإنسانية والضمان الاجتماعي، لضمان ادماج مصالح الهنود الأمريكيين في مختلف السياسات والبرامج والأهداف التي قد تؤثر على حياتهم. وفضلا عن ذلك، هناك أيضا منظمات غير حكومية مختلفة، بما في ذلك قطاع الأعمال، تعمل معا للنهوض بمصالحهم واهتماماتهم.

وبرنامج الغابات المطيرة "ايوكراما"، الذي خصصت له حكومة غيانا زهاء مليون هكتار من الغابات المطيرة البكر لإجراء البحوث على تنوعنا البيولوجي الغني، يتضمن أيضا مشروعين لسكاننا من الهنود الأمريكيين. وهذا اعتراف ملموس بأن هناك الكثير الذي يمكن تعلمه من معرفة الهنود الأمريكيين القوية بالغابات المطيرة والخصائص الطبية القيمة لنباتاتها. والهنود الأمريكيون يكنون احتراما مقدسا للبيئة، لذلك يمكنهم أن يعلموا المجتمع الدولي كيفية ادارتها المستدامة.

وعلى الصعيد الدولي، وبشكل خاص هنا في الأمم المتحدة، نلحظ باهتمام الجهود الجارية وخاصة جهود برنامج الأمم المتحدة الانمائي في إحياء

التجارة بين السكان الأصليين بغية تعزيز نموهم الاقتصادي وزيادة التعاون بين السكان الأصليين. إن تبادل السلع والأفكار بين السكان الأصليين، وخاصة بين الشمال والجنوب، يمكن، اذا ما وجه التوجيه السليم، أن يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين. وتشجيع المنتجات التقليدية والحرفية يمكن أن يعزز أيضا تنميتهم الثقافية. وحكومة غيانا على استعداد لدعم هذه المشاريع وتحث المجتمع الدولي على تقديم مختلف أنواع المساعدة لضمان نجاحها.

واذ نبدأ الاحتفال بهذا العقد، يتعين علينا أن نسعى من أجل الاعتماد المبكر لمشروع برنامج الأنشطة. وترحب غيانا بالعمل المفيد المنجز في التخطيط لهذه الأنشطة في الاجتماع الفني الذي عقد في جنيف في شهر تموز/يوليه من هذا العام وفي اجتماع الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين. وفي هذين الاجتماعين، أعرب ممثلو السكان الأصليين عن آرائهم بشأن العقد وأهدافه. ومشروع برنامج الأنشطة الذي تأتى نتيجة هذه المشاورات سيتطلب المزيد من الإعداد والدراسة من جانب لجنة حقوق الانسان في عام ١٩٩٥، لكي يتسنى للجمعية العامة اعتماده في دورتها الخمسين. ونأمل أن يتم إفساح المجال، في الوثيقة الختامية لإجراء استعراضات دورية لأنشطة البرنامج لضمان سيرها في الاتجاه المرجو.

وفضلا عن التخطيط والتنسيق الفعالين، سيكون من الضروري أيضا إتاحة موارد كافية للمشاريع على الأصعدة الدولي والاقليمي والوطني. ولذا تحث حكومتنا الحكومات الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والقطاع الخاص على الإسهام بسخاء في صندوق التبرعات للعقد، الذي نأمل أن ينشئه الأمين العام في عام ١٩٩٥.

وبالاضافة الى موارد صندوق التبرعات، من المهم توفير الموارد البشرية والمالية الضرورية لمركز حقوق الانسان دعما لأنشطته. وهذا أمر حيوي لأن مركز حقوق الانسان سيلعب دورا أساسيا في الإعداد لأنشطة السنة. ومما هو مأمول فيه إتاحة الموارد الاضافية الضرورية من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وأخيرا نرى أن أنشطة برنامج العقد يجب أن تدور حول مشروع إعلان حقوق الانسان للسكان الأصليين. ولذا نحث على الإسراع بقدر الإمكان بدراسة هذا المشروع للسماح باعتماده. وغيانا مستعدة للانضمام الى بقية المجتمع الدولي في ترجمة مشروع الإعلان، وكذلك برنامج الأنشطة في مجموعه، الى عمل مجد لصالح السكان الأصليين في كل مكان من العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبد الله (تونس).

السيدة غاير (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشرفني بالغ الشرف أن أنقل الى الجمعية العامة التحيات الحارة من السكان الأصليين القلائل في روسيا وأمنياتهم الطيبة بمناسبة إعلان بدء العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. إن هذا الاجتماع الرسمي الذي تعقده اليوم الجمعية العامة يمثل في آن واحد احتفالا ومناسبة لاستعراض جهود المجتمع الدولي خلال السنة الدولية الأولى للسكان الأصليين في العالم.

في شباط/فبراير ١٩٩٢، لدى الإعلان عن العقد الدولي، قلنا إن فترة عام ليست كافية لمعالجة مشاكل السكان الأصليين. وبعد انقضاء عامين، ندرك أننا قد نحتاج الى أكثر من عقد لحل جميع هذه المشاكل. ولا بد من التسليم بأن الحكومات في معظم البلدان اقتصرت في الماضي على إعطاء صدقات لا أهمية لها للسكان القلائل. ولم يتلق هؤلاء السكان أية مساعدة لتمكينهم من ترسيخ ثقافاتهم أو إحياء تقاليدهم والحفاظ عليها أو إحراز التقدم الاقتصادي.

وقد أدى قرار اتخذته حكومة الاتحاد الروسي الى إنشاء لجنة تنظيمية وطنية للتحضير للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. ويترأس هذه اللجنة نائب لرئيس الوزراء، وتضم ممثلين عن جميع الوزارات والوكالات، ونوابا للجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي ومن هيئات الحكم المحلي، وممثلين

عن السكان الأصليين في شمال سيبيريا والشرق الأقصى، وممثلين عن منظمات السكان الأصليين.

ويقوم الاتحاد الروسي، مراعاة لأهداف الأمم المتحدة من إعلان العقد الدولي - تعزيز التعاون الدولي لحل المشاكل التي يواجهها السكان الأصليون في مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والتعليم والصحة - بإعداد برنامج وطني لهذا العقد. وسيعرض هذا البرنامج، بعد مناقشته والموافقة عليه، على الأمم المتحدة وسيرسل الى ممثلي السكان الأصليين في روسيا.

ويبقى الكثير مما يتعين القيام به في الاتحاد الروسي كجزء من جهد هذا العقد، ولا سيما في المجال التشريعي. وأشير هنا الى تعديل التشريعات الوطنية لتكييفها مع المعايير الدولية المتصلة بالسكان الأصليين. فلا تزال هناك أعمال كثيرة يتعين القيام بها لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان الأصليين والسكان القلائل في بلدنا. وثمة أشياء كثيرة ينبغي تعلمها فيما يتعلق بجميع جوانب ثقافات سكاننا الأصليين.

وقد أرسلت في عام ١٩٩٣ - السنة الدولية للسكان الأصليين في روسيا - بعثات الى مختلف مناطق السكان الأصليين من أجل جمع المعلومات عن النباتات الطبية. ونحن نتوقع استمرار هذا العمل. وتم نشر "الكتاب الأحمر" عن السكان الأصليين في روسيا، وسيصدر كتاب مماثل عن لغاتهم. وسيكشف هذان الكتابان عما يحدث للسكان الذين في طريقهم الى الانقراض.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام عقد البرلمان الروسي جلسات استماع بشأن الاتفاقية ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية، وعنوانها "الاتفاقية المتعلقة بالسكان الأصليين والقبليين في البلدان المستقلة". وقد تقرر الانضمام الى هذه الاتفاقية على مراحل - بدءا بتعديل تشريعاتنا المحلية لجعلها متماشية معها.

إن المستوى المعيشي للسكان القلائل في الشمال الروسي أخفض بكثير من المؤشرات المتوسطة في البلد. وتعيش الأغلبية المطلقة من السكان الأصليين تحت خط الفقر. وأدت الحالة غير المرضية المتعلقة بكامل البنية الأساسية الاجتماعية وتدهور الوضع البيئي الى زيادة في معدلات المرض والوفيات في صفوف هؤلاء السكان.

وإذ نسير نحو الاقتصاد السوقي وإذ تتحقق تنمية الموارد الطبيعية لأغراض صناعية، قد تتخذ هاتان العمليتان منعطفا مأساويا. إننا نشهد انبعاث الأساليب الاستعمارية في استغلال الموارد الطبيعية. وينتزع قدر متزايد من القيمة المضافة التي يولدها السكان الأصليون. وبالنظر الى حقيقة أن إصلاح الأملاك والأراضي يجري دون إيلاء أي اعتبار للسمات العرقية الإقليمية المحددة لسكان الشمال، فمن الممكن زيادة التوتر الاجتماعي.

وأذكر وقتا، قبل سنوات، اعتقدنا فيه، نحن السكان الأصليين القلائل الذين نعيش في الاتحاد السوفياتي، بأن حالنا كان، من جميع النواحي، أفضل من حال السكان الأصليين الآخرين في كل الأنحاء الأخرى من العالم. ولكننا رأينا بعد ذلك صياغة إعلان حقوق الإنسان للسكان الأصليين. وفي عام ١٩٩٠ بدأنا، نحن ممثلي السكان الأصليين القلائل في بلدنا، نصبح جزءا من المجتمع الدولي. وبدأنا المشاركة في أفرقة الأمم المتحدة المعنية بالسكان الأصليين.

لقد أبدى أعضاء الجمعية العامة اهتماما بمشاكلنا. ونحن بالتالي نشيد أعظم الإشادة بالسيدة أريكا دايس ونشكرها أعمق الشكر على كل ما فعلته من أجل السكان الأصليين، بما في ذلك عملها المتصل بمشروع الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان لهؤلاء السكان، الذي نأمل أن تعتمده الجمعية العامة.

لقد علق الخبراء في الفريق العامل على أهمية البرنامج الروسي للعقد الدولي للسكان الأصليين

في العالم بالنسبة للسكان الأصليين في الاتحاد الروسي. ويتطلب هذا العمل دعم منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وثمة مشكلة لها أهمية كبيرة بالنسبة لنا وهي مشكلة البيئة. تؤثر هذه المشكلة على جميع الأقاليم التي يعيش فيها السكان الأصليون. وحماية البيئة تتطلب مساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فالخبرة المكتسبة من السنة الدولية للسكان الأصليين تبين بوضوح أن الحلول لهذه المشاكل ستتطلب موارد سياسية وإرادة سياسية.

لقد بادرت الجمعية العامة عن حق الى إنشاء صندوق طوعي للعقد الدولي. وهي تناشد تقديم الإسهامات ليس من الحكومات فحسب بل أيضا من منظمات السكان الأصليين أنفسهم ومن المؤسسات الخاصة المختلفة والأفراد. وهذه مسألة نود أن نوليها اهتماما خاصا. ونود أن نعرب عن بعض الآراء حول طريقة التشغيل الممكنة لهذا الصندوق الطوعي.

ومن الحري أن تشمل عملية هيكلة الصندوق التشاور مع الصناديق المماثلة في الميدان لغرض تنسيق الأنشطة.

وهذه الصناديق الإقليمية والوطنية يمكن أن توفر الأساس للأنشطة التي سيضطلع بها في مناطقها وبلدانها ذاتها وسيحتاج الأمر الى الأخذ بنهج شديد الحذر عند اختيار أعضاء مجلس أمناء صندوق التبرعات من بين ممثلي السكان الأصليين.

كما نؤيد برنامج العمل الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة للعقد الدولي. وما من شك في أن هذا البرنامج سيصبح الأساس للبرامج الوطنية ذات الصلة الرامية الى تحسين الظروف المعيشية للسكان الأصليين.

إن السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم نشطت حركة السكان الأصليين في روسيا. والعقد الدولي يمكن تسميته وعن حق، كما اقترحت ريغوبرتا منشو، عقد حقوق الإنسان للسكان الأصليين، الذي سيؤدي الى ميلاد جديد شامل وعادل لشعوبنا.

إن وطننا - روسيا - كبير؛ وهو يتألف من شعوب صغيرة عديدة، وبالتالي لا يمكن لفرد أو فرديـن أن يمثلا تلك الشعوب في المؤتمرات والمحافل الدولية. ولكن تمثيلها الصحيح أصبح الآن ممكنا بعد أن أعلنت الأمم المتحدة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

يضم وفدنا نوابا من البرلمان ومن الدوما، وكذلك ١١ ممثلا عن رابطات السكان الأصليين. وبعض هؤلاء الممثلين حاضرون معنا اليوم، ويسعدنا أيما سعادة أننا استطعنا أن نحضر هذا اليوم الخاص للاحتفال بإعلان العقد.

السيد فلورنسيو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إعلان العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم المقرر أن يبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ يشكل مبادرة هامة أخرى للأمم المتحدة ترمي الى تعزيز وحماية السكان الأصليين، وهي مجموعة تجد نفسها في معظم الحالات تعيش في ظروف مناوئة وهشة.

ويبدو أن العقد الدولي جاء في وقته المناسب والصحيح لأنه يعقب السنة الدولية. ومن المشجع بشكل خاص أن العقد، عملا بالقرار ١٦٣/٤٨، يؤكد التأكيد اللازم على تعزيز التعاون الدولي على حل المشاكل التي تواجه السكان الأصليين في مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والتعليم والصحة.

طوال هذا العقد، ستتاح الفرصة للمجتمع الدولي للتصدي للمسائل المعقدة الكثيرة التي لا بد من أن يواجهها السكان الأصليون. ويحدونا وطيد الأمل في أن ننجح في السنوات العشر المقبلة في معالجة هذه القضايا وفي توفير الحلول اللازمة.

ويتوافق العقد الدولي مع سلسلة من الإجراءات الشاملة تتعلق بقضايا السكان الأصليين، تتخذها الحكومة والأطراف المهتمة في البرازيل.

وسيكون العقد عنصرا هاما في الخطط الشاملة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل الجاري وضعها حاليا.

وترحب البرازيل ترحيبا حارا ببدء عقد السكان الأصليين في العالم. فهذا العقد سيعزز بالتأكيد مجموعة المبادرات التي يجري الاضطلاع بها حاليا في البرازيل بغية التخفيف من الصعاب التي يواجهها السكان الأصليون، والبحث عن حلول محددة للقضايا المتعلقة بالمجتمعات المحلية الأصلية.

والدستور الاتحادي البرازيلي يمثل معلما قانونيا هاما يوفر إطارا اجتماعيا وسياسيا عصريا لقضايا السكان الأصليين. فهو يعترف اعترافا تاما بالتنظيم الاجتماعي للسكان الأصليين وبعاداتهم ولغتهم ومعتقداتهم وتقاليدهم، وبحقهم الأصلي في الأراضي التي يحتلونها بشكل تقليدي. وبما أن دستورنا يقرر أنه من واجب الاتحاد أن يرسم حدود جميع ممتلكات السكان الأصليين ويحميها ويكفل احترامها، فإن رسم حدود هذه الأراضي أعطي أولوية عليا في سياستنا الاتحادية المتصلة بالسكان الأصليين.

وفي هذا السياق تم توقيع مرسوم رئاسي في أيار/مايو ١٩٩٤ بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات مكلفة باستعراض المشروعات والبرامج الحالية التي تشكل جوهر سياسة الحكومة بالنسبة للسكان الأصليين، في ضوء المبادئ المجسدة في دستورنا الاتحادي. وهذا المرسوم يتفق مع القرار ١٦٣/٤٨.

وينبغي التشديد على أن التعليم - وهو من المجالات ذات الأولوية في القرار ١٦٣/٤٨ - قد حظي باهتمام خاص من الحكومة البرازيلية منذ إعلان السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم. وكان هدفنا ولا يزال ضمان إمكانية عريضة لوصول السكان الأصليين الى التعليم الأساسي؛ وزيادة مشاركة ممثلي السكان الأصليين في إعداد وتنفيذ البرامج التعليمية، وتشجيع استعمال المواد التعليمية التي تعبر عن الخصائص العرقية لكل مجموعة.

وفي مجال الصحة بذلت محاولة لتعزيز إمكانية إدماج التقنيات الطبية التي يستعملها السكان الأصليون تقليديا. وتم التأكيد على المرافق الصحية الأساسية، والتحكم بالأمراض والأوبئة، وحملات التطعيم، والتدريب على الأساليب الصحية التي يتبعها السكان الأصليون.

ويجدر التأكيد أيضا على موقف الحكومة البرازيلية الداعي الى حماية المعارف التقليدية للمجتمعات المحلية الأصلية وحقها في الاستفادة من الأرباح المحصلة من استخدام تلك المعارف. وهذا الموقف يعكس الرغبة في إدماج التكنولوجيات والتقنيات التي تستعملها المجتمعات الأصلية بشكل تقليدي في التصدي للمشاكل التي تواجهها. وإذ نضع هذا الهدف نصب أعيننا، نود أن نعرف ونعلم بالتكنولوجيات التقليدية والسليمة بيئيا وبالمعارف الطبية لمجتمعاتنا المحلية الأصلية.

أما المشاركة في العمل التي سادت أثناء تنفيذ السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم فينبغي الإبقاء عليها وزيادة استكشافها طيلة هذا العقد. وينبغي أن تستند جميع المبادرات التي سيضطلع بها الى هذه الفكرة.

إننا نتوقع أن يشارك ممثلو المجتمعات المحلية الأصلية في مناقشة وإعداد المشروعات والبرامج التي تؤثر على هذه المجتمعات. ومشاركة المنظمات غير الحكومية مكفولة أيضا في المرسوم الرئاسي الذي ينص على ضرورة التنسيق بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي تعد مشاركتها أمرا ضروريا.

ومع ذلك، لا يفوتنا، أولا وقبل كل شيء، أن نشير الى أن المسؤولية الأولى عن اعتماد التدابير المطلوبة لحماية وتعزيز حقوق المجتمعات المحلية الأصلية تقع على عاتق الدولة المعنية.

وكما أعلن في قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤٨، خصص العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم لأن يكون ائتلافا للجهود المشتركة الرامية الى إيجاد بعض الحلول لأكثر المشاكل التي يواجهها السكان الأصليون إلحاحا.

وهناك درس هام استخلصناه من الاجتماعات الفنية التي عقدت حتى الآن بشأن موضوع السنة الدولية والعقد الدولي. ألا وهو ضرورة إعادة النظر في شكل هذه الاجتماعات. إن زيادة عدد المشاركين أثبتت من ناحية حرص السكان الأصليين على الاستماع اليهم في الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى، ومما ينطوي على التناقض، عدم وجود استعداد في منظومة الأمم المتحدة لمواجهة هذا الشكل الجديد من أشكال المشاركة.

ومع ذلك من الحري أن توجهنا التجربة الإيجابية للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، حيث جرى الترحيب بمشاركة السكان الأصليين باعتبارها مفيدة جدا، الى إيجاد قناة مناسبة في الأمم المتحدة يعبر من خلالها عن أماني السكان الأصليين. وبالنسبة لشكل الاجتماعات الفنية، أثبتت التجربة أن المبادرات الاضافية من هذا النوع قد لا تكون مثمرة.

وأحد الجوانب الهامة جدا المتعلقة بالعقد الدولي يكمن في مشاركة الحكومات. ونحن نفهم أن الاتصالات بين ممثلي الأمم المتحدة والسكان الأصليين بغية تحقيق أهداف العقد الدولي، وبصفة خاصة التخطيط للمشاريع التي تؤثر عليهم وتنفيذها، ينبغي أن تتم من خلال القنوات الحكومية المختصة.

إن نجاح العقد الدولي سيتوقف الى حد كبير على الوسائل المتاحة لتنفيذ برامج التنمية الوطنية الموجهة الى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الأصليين ومجتمعاتهم. ولهذا السبب لا يمكن أن تكون تعبئة الموارد المالية قاصرة على مساعدة المشاريع صغيرة الحجم التي ستضعها مجموعات السكان الأصليين ومنظماتهم. وسيتطلب التنفيذ الفعال للبرامج الوطنية للتنمية المستدامة وخاصة في البلدان النامية، وهي البرامج التي ستوضع طبقا للفصل ٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١، التعاون المالي الدولي على النحو المتوقع في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١.

والبرازيل تشارك مشاركة ناشطة في أنشطة السنة الدولية وفي التحضير للعقد الدولي. ونود أن نجدد التزامنا القوي بأن نبذل قصارى جهدنا حتى نكفل التحقيق الكامل لأهداف العقد الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة العامة بشأن هذا البند.

بهذا نكون قد انتهينا من الجلسات العامة احتفالا ببداية العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

وبهذا أعلن افتتاح العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

عرض تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن تنظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١١٦ (أ) و ١٢٢ و ١٢٣ من جدول الأعمال.

أرجو من السيد العربي جاكتا، مقرر اللجنة الخامسة، عرض تقارير اللجنة الخامسة في بيان واحد.

السيد جاكتا (الجزائر)، مقرر اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة اليوم تقارير اللجنة الخامسة الثلاثة بشأن البنود ١١٦ (أ) و ١٢٢ و ١٢٣ من جدول الأعمال.

التقرير الأول (A/49/755) يتعلق بالبند ١١٦ (أ) من جدول الأعمال، "تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك".

وتوصي اللجنة الخامسة، في الفقرة ٦ من تقريرها، الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر بأن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بتشغيل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بمبلغ اجماليه ٠٠٠ ٦٧٨ ٢ دولار (صافيه ٠٠٠ ٥٩٤ ٢ دولار. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت.

والتقرير الثاني (A/49/756) يتصل بالبند ١٢٢ من جدول الأعمال "تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية".

وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها، الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر بأن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات للإنفاق على عملية قوة الأمم المتحدة للحماية في الفترة من ١ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بمبلغ اجماليه ١٤٠ مليون دولار (صافيه ٨٠٠ ٧٧٨ ١٣٨ دولار). وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت.

وأخيرا، يتصل التقرير الثالث (A/49/757) بالبند ١٢٣ من جدول الأعمال، "تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال".

وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها، الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر بالإذن للأمين العام بالالتزام بمبلغ اجماليه ٧٠٠ ٥٨٠ ١٠٥ دولار (صافيه ٢٠٠ ٠٧٨ ١٠٤ دولار) للإنفاق على عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ومشروع المقرر هذا اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المطروحة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

البند ١١٦ من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك: تقرير اللجنة الخامسة (A/49/755)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/49/755). هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بذلك، نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٦ (أ) من جدول الأعمال.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية: تقرير اللجنة الخامسة (A/49/756)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/49/756).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد مشروع المقرر هذا؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال: تقرير اللجنة الخامسة (A/49/757)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/49/757).

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعتمد مشروع المقرر هذا؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥